المؤسسة العسكرية في الدولة المدنية

الحلقة الرابعة

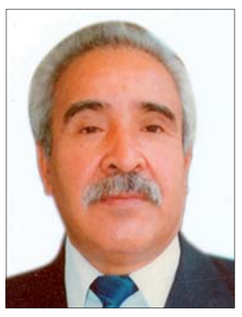

محسن خصروف

إن محاولات إقحام النماذج الجاهزة على مجتمعات العالم الثالث قد أسهمت إلى حد كبير في تفاقم مشكلاته المتراكمة، وأعاقت إلى حد كبير المحاولات الجادة للوقوف على العوامل التي تكمن خلف تلك المشكلات

ويضيف « جاك ووديز « إن مما حدّ من تدخل العسكريين المباشر في البلدان الرأسمالية هو ظهور عوامل جديدة مثل: « قوة الطبقة العاملة والحركة الديمقراطية في عدد من بلدان أوروبا، والعلاقات العالمية للقوى السياسية والتغيرات اللاحقة داخل القوات المسلحة ذاتها – امتلاك أسلحة التدمير الشامل

(الباحث) – كل هذه جعلت من التدخل العسكري السياسي المباشر عملية تنطوي على مخاطر أكبر « (٢٥)

وفي ضوء ما سبق يمكن القول بأن أبرز التدخلات العسكرية في أوروبا الرأسمالية قد حدثت في المجتمعات الأقل تطوراً من الناحية الاقتصادية، فإذا كانت « إيطاليا « في العشرينات أكثر تقدماً من « فنلندا « على سبيل المثال، فإنها بكل تأكيد كانت أقل تطوراً من بريطانيا وفرنسا، أما في ألمانيا فإن الرأسمالية الألمانية قد خرجت من الحرب العالمية الأولى محطمة، خاصة بعد « معاهدة فرساي» التي عقدت في فرنسا عام ١٩١٩م، والتي ترتب عليها تقسيم مستعمرات ألمانيا بين الدول المنتصرة، بالإضافة إلى إجبار الدولة الألمانية على دفع تعويضات ضخمة للدول التي أعتبرها المؤتمرون ضحية للعدوان الألماني. (٢٦)

وعليه فإن صعود كل من « الفاشيين « في إيطاليا و» النازيين « في ألمانيا إلى الحكم عامي ١٩٢٢و١٩٣٣م على التوالي، قد حدثا في أوج أزمة الطبقة الرأسمالية في كلى البلدين، حيث كانت الطبقة العاملة بالمقابل – في نفس الفترة التاريخية – تسيطر على الشارع الإيطالي والشارع الألماني، الأمر الذي حتم على الطبقة الرأسمالية الاستعانة بالقوات المسلحة التي أبدى قادتها الكبار استعداداً واسعاً ترجم إلى عمل ملموس تمثل في دعم إنفراد « الفاشيين « بالسلطة، وما ترتب على ذلك من حروب دموية شملت أجزاء واسعة من الكرة الأرضية بدأت بالهجوم على الجمهورية الأسبانية عام ١٩٣٦ وبلغت ذروتها بالهجوم الشامل على الاتحاد السوفيتي عام ١٩٤١. (٢٧)

هذه من جانب، ومن جانب آخر فإن المدى الذي وصل إليه مستوى السيطرة المدنية، أو بالأحرى سيطرة الطبقة الرأسمالية الحاكمة في أوروبا على القوات المسلحة، لم يكن وليد فترة زمنية بعينها أو بفعل قرار سياسي اتخذ في زمن بعينه، بل هو نتاج عمليات اجتماعية تاريخية طويلة، متدرجة، رافقت مراحل الصراع الاجتماعي، الطبقي في تلك المجتمعات، أثمرت في أحدى مراحلها تصفية النظم الإقطاعية، بكل مؤسساتها وتمكنت البورجوازية من السيطرة الاقتصادية التي مهدت الطريق إلى السيطرة السياسية في إطار نظام اقتصادي – اجتماعي واضح المعالم على مستوى بنيته التحتية، والفوقية، استطاعت طبقة رأس المال من خلاله أن تتجاوز بنفوذها حدود المنشأ لتشمل مساحات شاسعة من العالم.

أما في مجتمعات العالم الثالث فإن حركات التحرر التي خاضت الحرب وأشكالا أخرى من المواجهة ضد الاستعمار، لم تكن سوى تحالفات جبهوية مؤقتة ضمت في صفوفها مستويات وانتماءات اجتماعية مختلفة جمعها هدف واحد ومحدد هو « الاستقلال « – وغالباً ما كانت تلك الحركات تضم مجاميع تم تكوينها على أسس قبلية أو مناطقية، رغم أن بعضاً منها قد تبنى شعارات ثورية تقدمية. كما أن كثيراً من مجتمعات العالم الثالث خلال فترات النضال ضد الاستعمار قد وجدت فيها حركتان، أو أكثر مناهضة للاستعمار* وبمضامين أيديولوجية متباينة، وقد برزت صراعاتها على السطح بصورة أوضح بعد نيل تلك المجتمعات استقلالها، عندما أصبح من الطبيعي أن يصير مقاتلو تلك الحركات هم جنود الدولة المستقلة، وأن تكون قيادتها هي القيادة السياسية للبلاد ... وفي البلدان التي لم تتقاتل فيها الحركات السياسية على السلطة فإن المشكلة بالنسبة للجيوش قد ظلت قائمة، أو بالأحرى قد بدأت منذ اليوم الأول للاستقلال، حيث تعرضت السلطة السياسية لمشكلة الكيفية التي يتم بمقتضاها تحقيق السيطرة على القوات المسلحة التي غالباً ما كانت تضم إلى جانب مقاتلي حرب التحرير، وحدات تم إنشاؤها أثناء الوجود الاستعماري وقامت على أسس طائفية، وهذه هي أحدى المشكلات التي خلفها المستعمرون للدول حديثة الاستقلال. (٢٨)

وفي غياب المشروع الوطني الذي كان ينبغي صياغته، وتبنيه للتعامل مع الواقع الاجتماعي، اتجهت معظم الحكومات الوطنية، عقب الاستقلال، إلى الأخذ بالأنموذج الليبرالي في الحكم، وبشكل ذلك الأنموذج دون مضمونه، الأمر الذي جعل من تحديد العلاقة بين مؤسسات الحكم، ومنها العلاقات المدنية – العسكرية أمراً بالغ الصعوبة، وتتضح طبيعة تلك الصعوبة: إذا ما استعرضنا جانباً من آراء بعض مفكري الأنموذج الليبرالي في هذا الصدد.

يرى « صموئيل هانتينجتون « أن « مضاعفة الاحتراف هو أقوى أسس السيطرة المدنية على القوات المسلحة»(٢٩) أما « فينر « فيرى « أن الولاء السياسي يعتمد على إيمان القوات المسلحة الصريح بمبدأ السيادة المدنية «(٣٠)وفي هذا فقد اتجه « فينر « إلى تناول الظاهرة العسكرية من خلال البيئات السياسية التي تعمل في إطارها المؤسسة العسكرية إلا أنه اكتفى بالزاوية الثقافية فذهب في هذا الشأن إلى التأكيد على وجود علاقة عكسية بين التدخل العسكري ودرجة الثقافة السياسة التي يتحدد في ضوئها مستوى الارتباط بالمؤسسة المدنية. فالقيود على التدخل العسكري تكون أشد في المجتمعات التي تتمتع بثقافة سياسية عالية المستوى High Level Political Culture)) ويكون إيمان الجيش بشرعية السلطة المدنية قوياً، والعكس صحيح بالنسبة للمجتمعات التي تتدنى فيها المستويات الثقافية(٣١)

ومن الواضح أن « فينر « بتركيزه على المستوى الثقافي باعتباره عاملاً رئيسياً قد تجاهل – عن عمد – أن الثقافة عموماً والثقافة السياسية على وجه الخصوص ليست إلا انعكاساً لمستوى الحياة الاجتماعية المادية التي تعكس بدورها الطريقة التي يتم بها استغلال وتوزيع الثروات الاجتماعية.

وبما أن هذه هي القضية المركزية بالنسبة لمجتمعات العالم الثالث فإن من الصعوبة بمكان اعتبار العامل الثقافي أو بمعنى أوضح التخلف الثقافي عاملاً أساسياً يمكن الأخذ به في تفسير الظاهرة العسكرية في هذه المجتمعات، أو أن الظاهرة العسكرية قد تم تحجيمها في المجتمعات الرأسمالية بفعل المستوى العالي للثقافة السياسية، وأنه يمكن بالتالي إعتبار الأنموذج الرأسمالي أنموذجاً صالحاً يمكن الأخذ به في صورته المعمول بها في تلك المجتمعات الرأسمالية .

إن محاولات إقحام النماذج الجاهزة على مجتمعات العالم الثالث قد أسهمت إلى حد كبير في تفاقم مشكلاته المتراكمة، وأعاقت إلى حد كبير المحاولات الجادة للوقوف على العوامل التي تكمن خلف تلك المشكلات – كما أن البيئات الاجتماعية في العالم الثالث لا يمكنها بأية حال أن تتقبل « الأنموذج السياسي « الذي أعد ليكون صالحا لمجتمعات الغرب الرأسمالي – بالصورة المطلقة التي اعد بها، وذلك نظر للتمايزات الواضحة بين بيئات المنشأ والبيئات التي أريد لها أن تكون بمثابة حقل جديد يزرع فيه هذا الأنموذج، لاسيما وأن التمايزات المقصودة هنا تشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وطبيعة التركيبات السكانية، وطبيعة القوى، والتي يكفي أن نقول أنها محكومة في معظم مجتمعات العالم الثالث بشبكة معقدة من العلاقات الدينية والعرفية والقبلية والإقليمية التي هي بدورها نتاج لركام هائل من التخلف الاقتصادي – الاجتماعي عميق الجذور، والذي حرص الاستعمار الرأسمالي بصورة دائمة على توظيفه لصالحه من خلال إفقار هذه المجتمعات ونهب ثرواتها .

توضيح.. وبلاغ للنائب العام

طه العامري

أن المؤسف له أن من كتب مقاله المشار إليه باسم» العبد لله الذي هو أنا طه العامري» لم يتمكن من تحقيق أهدافه الخبيثة إذ أن مفردات المقال جاءت معاكسة لقناعات وتوجهات العبد لله

أعترف أن علاقتي بـ» مجموعة المرحوم الحاج هائل سعيد أنعم» هي علاقة «حميمة» من « جانبي» و«تنافر» من « جانب رموز ومسئولي المجموعة» الذين لا ألومهم في مواقفهم مني أو من أي شخص فهم في الأخير يتعاملون مع فئات وطبقات المجتمع انطلاقاً من حساباتهم الخاصة ، لكني برغم ذلك كنت ولازلت وسوف أستمر أتعامل مع هذه المجموعة الاقتصادية والتنموية» انطلاقاً من حساباتي الخاصة ومن قناعات تشكلت على مدى سنوات وأفتخر أن من وضع أسس ومقومات هذه القناعات هو المرحوم الحاج هائل سعيد أنعم طيب الله ثراه وهو الرجل الذي لن ولم تجد اليمن بمثله سواءً من حيث زهده وهو الثري المترف أو من حيث تواضعه وهو من يحق له الافتخار والتفاخر بما أنجزه من خلال مسيرته المفعمة بكل الصور المثالية التي تشكلت بأطياف الخير والحب والعطاء والبركة والإحسان وفعل من الخير ما لم يقو على فعله من هم أكثر ثراء وترفاً منه رحمه الله الذي تجسدت في صفاته الكثير من المثل والقيم والأخلاقيات النبيلة وعليه ينطبق قوله تعالى» وما يلقاها إلا الذين صبروا وما يلقاها إلا ذو حظ عظيم»..

لا أعرف أن كل حظي أو قدري « التعيس» أن أجد نفسي و» أنا» الذي كنت ولا أزال مدافعا شرسا عن هذه « المجموعة الناجحة والمتميزة» أقول وجدت نفسي» متهما» في استهدافها وهناك من « قولني ما لم أقله وكتب ربما نيابة عني متناولا المجموعة بما يسيء لها مع العلم أنني وأنا أسطر هذا الموضوع لم اطلع بعد عن ما نشر عن المجموعة باسمي أو تحت مسمى» طه العامري» في موقع إلكتروني ولم أسمع به إلا من قبل الذين اطلعوا على ما قيل إنه موضوع كتبته أنا تحت عنوان» إقطاعية بيت هائل» أو في السياق إضافة إلى موضوع آخر كتبه المدعو» فضل عبدالجليل» وهذا اطلعت عليه بالصدفة وقبل قرابة عشرين يوما حين كنت أتصفح عناوين»صحافة نت» فلفت نظري عنوان المقال واطلعت على مضمونه واحتفظت بنسخة منه وكنت على وشك أن أرد على كاتبه تطوعا وغيرة لما حمل المقال من أكاذيب زائفة وتضليل واضح وحقد لا يخلو من الغيرة وغياب الموضوعية..!!

غير أن مهمة سفر للحديدة طالت ولم أتمكن من الوقوف أمام الموضوع مرة أخرى.. إلى أن بلغني أن « طه العامري» الذي هو أنا قد كتب موضوعا موسوماً بعنوان» إقطاعية بيت هائل» وأن ثمة من اتصل إلى إدارة الموقع الذي نشر المقال وكان رد إدارة الموقع أن المقال أرسل لهم من بريد» طه العامري» الذي يفترض أنه «إنا»..!.

طبعا لهذا الغرض اتصل بي العديد من الزملاء والأصدقاء وأخرهم كان الأستاذ عبدالحكيم الشرجبي.. ولتوضح الموقف أعترف أن علاقتي بالأستاذ محمد عبده سعيد فاترة وربما انقطعت لأسباب ليس هنا مجال سردها لكني وعلى ضوء ما انتاب علاقتي به ، وقبل قرابة شهر كتبت موضوعاً بعنوان »..«، تناولت فيه السيرة العطرة للمرحوم الحاج هائل سعيد أنعم طيب الله ثراه وسردت فيه مجموعة من المواقف والشهادات الدالة على عظمة المرحوم وزهده وتواضعه وإيمانه وإيثاره على فعل، الخير دون التوقف أمام العائد المرجو من المستفيدين ولا كانت لحسانه وفعله للخير غايات أو أهداف ودوافع غير رضا الله سبحانه وتعالى.. وقلت في هذا الموضوع أن النجاح الذي توصلت إليه المجموعة والتقدم والتطور لم يتحقق لتطور العقلية الإدارية لقيادة المجموعة ولا جاء به ذكاء ودهاء ومؤهلات كوادرها ولكن جاءت بكل هذا بركة وحسنات المؤسس الراحل طيب الذكر المرحوم الحاج هائل سعيد الذي ستظل حسناته ومواقفه الخيرة تحرس هذا الصرح الاقتصادي والتنموي وتبارك نشاطه.. والموضوع نشرته في موقع « الفجر برس» الذي أتشرف برئاسة تحريره.. كما نشرته بعض المواقع الصديقة..

بيد أن أحدا لم يلاحظ الكثير من كتاباتي عن المجموعة ولا دفاعي عنها في كل المحافل وحيث حللت أكون مدافعا عن مجموعة الخير والعطاء والتنمية. لذا وحين وقع هذا الموضوع بيد البعض سرعان ما سخنت الخطوط لكني أبرر كل هذا وأقول لست أنا من يلجأ لمثل هذه الطرق ولست أنا من يوظف قدراته للحصول على مكاسب وإن كانت مشروعة فأنا وبدافع إيماني دافعت ولازلت أدافع عن نظام ورموز مع أني لم استفد يوما ممن أدافع عنهم ولا أزال..؟

حتى في نطاق الحقوق المشروعة كالوظيفة التي حرمت منها العام١٩٨١ م، بقرار فصل على خلفية نشاطي الحزبي ومن يومها وحتى اللحظة لم يدرج أسمي في كشوفات الدولة وكل أجهزتها منعا للتكهن ومع ذلك لم أبتز ولم أساوم ولا ازال أقول رأيي ولا أنتظر مكرمة من أحد...؟ فكيف الحال مع « مجموعة» كان لمؤسسها الفضل في إخراجي من « معتقلات الأمن الوطني ثلاث مرات» كما أني أفتخر بكل ما قامت وتقوم به مجموعة الخير والعطاء من أعمال تنموية وخيرية وعلى مختلف المجالات ويستفيد منها غالبية أبناء اليمن وليس أبناء مديرية حيفان التي أنتمي إليها أو محافظة تعز وحسب...؟؟

ثم « زعلي أو زعل الأستاذ محمد عبده مني» فعل لا يستحق مني هذا الموقف المتحول الذي لا يشرفنا الوقوع فيه أيا كانت مكاسبه ان افترضنا أن في خصومات الكبار منافع للصغار أو طريق الصغار نحو مربع العواطف المزيفة القائمة على مبدأ» المؤلفة قلوبهم» أو على قاعدة « داروا السفهاء» فأنا لا يشرفني هذا ولست من هذه» الفئة» المبتذلة التي أمقتها سرا وعلانية وأمقت من يقوم بها ويمارسها وبالتالي أقول جازماً لست أنا صاحب هذا المقال المنسوب لي أما القول إنه وصل من بريدي فهذا الأمر سهل التحقق منه وبسيط بالعودة للبريد والاطلاع على الصادر والوارد منه وإلى من أرسل مع العلم أنني حتى اللحظة لا أعرف من هو مسئول الموقع الذي ادعى أنني أرسلت له المقال كما لم اطلع على فحوى المقال محل الجدل حتى هذه اللحظة التي أكتب فيها هذه المقالة الساعة العاشرة والنصف مساء الأربعاء – الخميس ٤ إبريل٢٠١٢ م والمكان محافظة الحديدة».

بيد أن المؤسف له أن من كتب مقاله المشار إليه باسم» العبد لله الذي هو أنا طه العامري» لم يتمكن من تحقيق أهدافه الخبيثة إذ أن مفردات المقال جاءت معاكسة لقناعات وتوجهات العبد لله وبالتالي فقد خسر الكاتب المزيف والواشي الفرصة وفضح نفسه قبل أن يسيء لعلاقاتي بمن ساق لهم « الشتم والتجريح» بطريقة سافرة لا يمكن أن تصدر عن كاتب محترف» يدرك أبجدية مفردات صياغة المقال الصحفي ناهيكم عن جهل الكاتب المشار إليه لكل مؤثرات الكاتب المحترف ومفرداته التي يعمل على توصيلها لمن يريد دون الحاجة للابتذال المفضوح..!!

وبعد عودتي للعاصمة واطلاعي على فحوى المقال زدت إيمانا برخص وأبتذال الكاتب الذي لم يحترم أدب الكتابة ولا قيمها ولا أخلاقياتها وبالتالي لا يمكن اعتبار ما كتبه فعلا يندرج في سياق الرأي بل كل ما حمله المقال هو ردح مبتذل ورخيص وبالتالي أعتبر مقالي هذا بلاغا للأخ النائب العام ولنيابة الصحافة والمطبوعات راجيا إنصافي من مثل هؤلاء المتطفلين الذين يسطرون حروف ابتذالهم ويلقون بها على الآخرين جزافا.. مؤكدا على حقي في مقاضاة كل من ينتحل اسمي وصفتي للإساءة لي وللآخرين ولكل من اعتز وأفاخر بدورهم وعلى مختلف الصعد الحياتية سياسية كانت أو اقتصادية.

اليمن بين فكّي الإرهاب !!

علي ناجي الرعوي

●،، وضع صعب يواجه اليمن وحكومة الوفاق الوطني التى تم تشكيلها عقب الانتخابات الرئاسية المبكرة وانتقال السلطة إلى الرئيس التوافقي عبدربه منصور هادي نهاية شهر فبراير الماضي.

ومصدر الصعوبة هنا لا يتوقف عند مسألة الاختلالات الأمنية التى يعيشها هذا البلد والتي دفعت بالولايات المتحدة الأمريكية مؤخراً إلى مطالبة رعاياها بحمل حقائبهم ومغادرة اليمن تخوفاً من تكرار حادثة اغتيال المدرس الأمريكي جويل شرم والتى جرت في مدينة تعز منتصف الشهر الماضي كما انه الذي لا ينتهي عند حدود الأزمة السياسية العاصفة بين القوى الحزبية التي دخلت في جدل (بيزنطي) حول من يسبق الآخر الحوار أم هيكلة الجيش ولكن فان الأصعب من كل ذلك يتمثل في خطر تنظيم القاعدة الإرهابي الذي يتمدد في اليمن مستبيحاً هيبة دولته ودماء أبنائه بصورة يندى لها جبين كل حر ومسلم.

وليس هناك أبشع مما حدث ويحدث الآن في أبين وشبوة وعدن ولحج وبعض مناطق حضرموت من اعتداءات وهجمات ومذابح إرهابية ذهب ضحيتها مئات من الجنود والعسكريين والمواطنين اليمنيين بعد ان قويت شوكة الإرهاب وانتشرت عناصره المتطرفة في مساحة واسعة من الجغرافيا اليمنية مستغلة استمرار الانشقاقات في القوات المسلحة والصراعات القائمة بين مكونات العملية السياسية لتثبيت أقدامها على الأرض والسيطرة على أجزاء من محافظة أبين وشبوة والتحرك من هذه الأجزاء إلى محافظات أخرى بهدف ضرب الاستقرار فيها وتحويل نهارها إلى ظلام وليلها إلى جحيم لا يطاق.

واضح تماما الآن ان اليمن أصبح واجهة للإرهابيين من مختلف بقاع العالم وان هناك من يسعى إلى تحويلها إالى افغانستان أخرى حتى يتسنى له نشر الفوضى وعدم الاستقرار في المنطقة برمتها.

وواضح تماماً ان من يغذون النزعة الانفصالية في جنوب اليمن ليسوا بعيدين عن من يدفعون لقوافل الظلال من عناصر الإرهاب الآتية من افغانستان والصومال وغيرها نحو الأراضي اليمنية ويزداد اقتناعي الشخصي بهذا الترابط بالتقييم الأولي للتعقيدات الاستراتجية المحيطة باليمن في المرحلة الراهنة .. حيث يظهر جلياً وللوهلة الأولى ان أيادي خفية هي من تعمل جاهدة على زرع الاشقاق بين أبناء هذا البلد المخنوق اقتصادياً والمشلول مؤسسياً والمأزوم سياسياً لينساق في النهاية إلى حرب أهلية يكون المنتصر فيها تنظيم القاعدة الإرهابي ولا غيره.

إن اليمن اليوم يتخبط في أزمة لا سابقة لها قد تفقده السيطرة والتحكم في الحرب التي يخوضها ضد الإرهاب وواجب نخبته السياسية والاجتماعية ان تتوقف عن دفن رأسها في الرمال ،فمن غير المقبول ان يقابل البعض مايجري بالواقع بمواقف (المغالبة) مرتهنا لأهوائه الحزبية في وقت من المفترض ان يرتفع فيه منصوب الوطنية والتحيز للوطن الذي يستظل في كنفه جميع اليمنيين بمختلف انتماءاتهم الفكرية والسياسية والثقافية.

وفي لحظة مفصلية كهذه تتناسل الأسئلة حول مواقف هذه القوى من الحرب التى تخوضها القوات المسلحة والأمن ضد مقاتلي تنظيم القاعدة الإرهابي، ليس من حيث الموقف السياسي حصراً وإنما من حيث توعية المجتمع بمخاطر الإرهاب والدعوة الى توحيد الجبهة الداخلية في مواجهة العناصر المتطرفة والمارقة عن الدين والعقيدة والقيم الإنسانية النبيلة ويبرز في هذا الإطار دور العلماء والمرشدين وكذا رموز التيار الإسلامي بدءاً بمن ينتمون إلى التجمع اليمني للإصلاح ومروراً ب (اتحاد الرشاد السلفي) وانتهاءً بالوعاظ الذين يتولون الخطابة الدينية في المساجد وساحات الشباب المعتصمين منذ أكثر من عام ،حيث هذه المكونات مطالبة أكثر من غيرها بتوضيح موقفها من الحرب على الإرهاب نظراً لارتباطها المباشر بالإرشاد الديني الذى ينبغي له تفنيد الأطروحات التضليلية التى تستخدمها عناصر تنظيم القاعدة بهدف اغواء الشباب والزج بهم إلى محاضن الإرهاب والتطرف والغلو وبالذات منهم صغار السن الذين لم يكتمل لديهم النضج الفكري والذهني حيث لابد ان تفصح هذه المصفوفة مجتمعة عن رؤيتها الحقيقية تجاه ما يتصل بالإرهاب من خلال وثيقة تاريخية تكشف مساؤى (الفكر المصطنع) للعناصر الإرهابية وتصادم هذا الفكر كلياً مع حقائق الدين الإسلامي الحنيف الذى ينبذ العنف والتطرف والغلو والتعصب ويحرم تحريماً مطلقاً قتل النفس البريئة وسفك دماء المسلمين ويعتبر من يقترف هذه الأفعال خارجاً عن الملة والعقيدة ولا رابط بينه وبين الديانات السماوية.

فتبني مثل هذه الوثيقة من قبل العلماء والمرشدين ورموز التيار الإسلامي وغيرهم سيسهم في حشد طاقات المجتمع اليمني في مواجهة عناصر الإرهاب وثقافته الموغلة في التشدد والانحراف وسيدفع الجميع إلى القيام بمسئولياتهم في التصدي لهذه الآفة الخبيثة بشتى الوسائل ومن دون الركون فقط على المواجهة الأمنية.

وبعد كل ذلك فإن وثيقة كهذه ستسهل على أبناء الشعب اليمني التمييز بين من يقفون معه في هذه المعركة ومن يمارسون التقية ويحافظون على شعرة معاوية مع دهاقنة الإرهاب القتلة الذين ألحقوا الضرر البالغ بالإسلام والمسلمين والأمة جمعاء.

التضامن حالات

خالد الآنسي

للأسف لا زال هنالك خلط بين التضامن الحقوقي والتضامن النفاقي ... وبين التضامن الانتفاعي والتضامن الدفاعي !!!!

مع التضامن الأخلاقي بغض النظر عن الضحية والجاني وضد التضامن التلميعي أو التضامن الانتقائي أو الانتقامي.

ضد التضامن التسليفي وأنت ارجع اقضيني ... ضد التضامن الذي يصادر حق المتهم بالانتهاك في العدالة لكون مدعي الانتهاك صاحبي أو صاحب صاحبي.

اعتذار لهن

محيي الدين سعيد

أريد هنا أن أسجل شيئاً مهماً وهو عبارة عن اعتراف ...ما أكثر اعترافاتي في هذه السنة !!

إن كل ما أكتبه هنا حول النساء وحول المرأة وحول الأنثى . مع احتفاظي بالفوارق بين هذي الثلاث الكائنات التي نعيش بهن ويعشن بنا .

هو مجرد مشاكسة بريئة وملاطفة ومزاج قد يكون ثقيلاً أحياناً وأنا أكبر من أن أتجنى على الأم والأخت والحبيبة والملهمة والزوجة والصديقة والعشيقة و...و...و... ولذلك أعتذر من كل كائن أنثوي رقيق جرحته كلماتي أو أساءته مشاكساتي البريئة ...وكما قال جدي : آه لو تعلم الأنثى كم أعشقها ....

وهذا أول وأكبر اعتذار كتبته في حياتي مع أنني لم أعتذر من قبل لأحد

ولكن النساء جدير بنا أن نعتذر لهن حتى ولو كنا مظلومين وهن الظالمات ..لأن من فلسفة العشق للمرأة أن نتحول نحن الى ظالمين وهن الى مظلومات ....ماذا تريد النساء والصديقات أكثر من هذا الاعتذار المغلف؟!